

القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري

تطبيق قواعد القانون الدولي في
النظام القانوني للدولة
المكونات السوسولوجية

دراسة مقارنة : نظرية وتطبيقية

شہرتیں

- مقدمة عامة 07

نصل تہیبری

الدولة الجزائرية

الفصل الأول

القانون الدستوري الجزائري والسكان

المقطع الأول: الشعب والأمة في القانون الدستوري الجزائري 43

المقطع الثاني: المواطنة والجنسية 97

I- نظام الجنسية في القانون الجزائري 106

أ- منح الجنسية الجزائرية 133

أولاً: الجنسية الأصلية 133

ثانياً: الجنسية المكتسبة 139

ب- تغيير وفقدان الجنسية الجزائرية 142

أولاً: التخلي عن الجنسية الجزائرية 142

ثانياً: نزع الجنسية الجزائرية 145

II- حماية الدولة الجزائرية لمواطنيها في المهجر 148

المقطع الثالث: للمركز القانوني للأجانب في الجزائر 159

أ- النظام القانوني للاجن: السياسي والإنساني 172

ب- حق الملجأ الدبلوماسي 184

الفصل الثاني

القانون الدستوري الجزائري وإقليم الدولة

المقطع الأول: الإقليم سند لاختصاص الدولة 247

I- التأكيد على السيادة الإقليمية للدولة الجزائرية 250

أ- سند سيادة الدولة 256

أولاً- المجال الترابي الوطني 262

ثانياً: مجال المياه الإقليمية 265

- البحر الإقليمي 272

II- الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الاستثنائية (الحالصة) 293

- الجرف القاري 297

- المنطقة الاقتصادية الاستثنائية الحالية 317

ثالثاً: المجال القضائي الوطني 342

III- مميزات السيادة الإقليمية 358

أ- عدم انتهاك إقليم الدولة 367

ب- عدم قابلية أغلبية التصرف في إقليم الدولة 379

المقطع الثاني: السيادة الإقليمية 386

I- مبدأ الحيازة القانونية للإقليم 388

II- مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية 391

المقطع الثالث: الإقليم شيء ملك للدولة 404

I- الأساس الدستوري لمفهوم «الإقليم - شيء» 409

II- الإسناد الدستوري لملكية الإقليم 414

- III. المفهوم القانوني للإقليم «الإقليم - الشيء» 417
 أ- النتائج الدستورية لفهوم «الإقليم - الشيء» 418
 أولاً: تأميم الثروات والموارد الطبيعية 419
 ثانياً: صون الثروات والموارد الطبيعية 421
 ب- النتائج الدولية لمفهوم «الإقليم - الشيء» 424

(الفصل الثالث)

تنظيم السلطة وممارسة الاختصاص الدولي

- المقطع الأول: الملامح الجوهرية لتنظيم السلطات العمومية الجزائرية 440
 المقطع الثاني: ممارسة الاختصاصات الدولية 462
 I- الاختصاصات المتعلقة بالتعاون الدولي 464
 أ- الاختصاصات العامة: إعداد وقيادة السياسة الخارجية 465
 ب- رئيس الجمهورية 469
 ج- حكومة الرئيس 475
 د- السفراء والقنصليات 479
 II- العلاقات الاقتصادية الدولية 485
 أ- الإحتكار للتجارة الخارجية (دستور برنامج) 491
 ب- تنظيم ومراقبة التجارة الخارجية (دستور قانون) 493
 III- الاختصاصات التي تتولد عنها قرارات قانونية دولية 494
 أ- تأسيس العلاقات الدولية 495
 أولاً: اختصاص النفاوض 499
 ثانياً: اختصاص التوقيع 502
 ثالثاً: اختصاص التصديق 508

- ب- التصديق اختصاص رئاسي خاضع للموافقة البرلمانية المسبقة 513
 أولاً: المعاهدات السياسية 514
 ثانياً: المعاهدات التي تعدل محتوى القانون 524
 ثالثاً: المعاهدات الدولية المخالفة للدستور 530
 ج- الرقابة الدستورية على التعهدات الدولية 538
 د- إصدار ونشر التعهدات الدولية 543
 IV- الصيغة الدستورية للتعهدات الدولية 550
 أ- المعاهدة السياسية المصادق عليها تسمو على القانون 553
 ب- الاتفاقية البسيطة المصادقة عليها تمنح قوة التنظيم 564
 ج- الاستثناء الدستوري الخارج عن مجال سلطة المعاهدة 576
 المقطع الثالث: السلطة المتعلقة بحالة إعلان الحرب 590
 I- إعلان حالة الحرب 594
 أ- المحددات الدولية لإعلان حالة الحرب 597
 ب- الضوابط الدستورية لإعلان حالة الحرب 606
 II- النتائج القانونية لإعلان حالة الحرب 610

(الفصل الرابع)

القانون الدستوري والنظام الاجتماعي

- المقطع الأول: صون السلام 627
 المقطع الثاني: التشريع الداخلي للدولة 632
 المقطع الثالث: تأسيس المؤسسات الاجتماعية 634
 المقطع الرابع: حرية الرأي 638

| | |
|---------------------|-----|
| خاتمة المطاف | 641 |
| الملاحق | 643 |
| فهرس المؤلفات | 681 |
| فهرس تفصیلی | 695 |

مدلول

القانون الدولي هو تنظيم التعايش السلمي بين العلاقات الدولية والسيادة الدولية في نطاق الدول - الأمم التي لها مسؤولية جماعية تجاه المجتمع الدولي.

مفهوم

القانون الدستوري هو تنظيم الممارسات الإيجابية بين السلطات العمومية والحريات الفردية والجماعية في إطار الدولة - الأمة ومسؤولية الدولة تجاه مواطنيها.

المؤلف

المؤلف في سطور



ولد عبد الله بوقفة بشمال تبسة (الونزة) من أسرة مناضلة وثورية، نال شهادة الليسانس في الحقوق في جوان 1977. تقلد مناصب سياسية من بينها نائب بالمجلس الشعبي الوطني (الفترة التشريعية الثالثة).

عاد ثانية إلى الجامعة فتحصل على دبلوم الماجستير في الحقوق (إدارة ومالية) جويلية 1997، ثم شهادة دكتوراه الدولة في (القانون العام) فيفري 2001 تحت عنوان «العلاقة بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية من خلال تطور النظام السياسي الجزائري».

هذا الكتاب

أظفر بدراسة تحليلية، استنباطية، استقصائية تتمحور حول «مبدأ سيادة الدولة ومشكل العلاقة بين القانون الدولي والقانون الدستوري».

يتطوي على دراسة معمقة لا في النظري فقط: آراء الفقهاء والقضاء، نظريات رجال القانون العام... بل حتى في التطبيق أيضا: مبدأ تطبيق قواعد القانون الدولي (ميثاق الأمم المتحدة، ميثاق الجامعة العربية، المعاهدات الدولية، قانون البحار...) في النظام القانوني الداخلي للدولة.

يعطي للموضوع «القوة الإلزامية للقانون الدولي في القانون الداخلي للدولة» حقه ويسلط الضوء على التقنيات الدستورية بناء على ما اعتمده المؤسس الجزائري من قواعد وآليات من القانون الدولي.

غدا مرجعا هاما في مجال القانون العام: موجه إلى طلاب كليات: الحقوق، العلوم السياسية، العلوم الإدارية، ومعاهد التكوين العليا..

الكهال لله وحده وعليه قصد السبيل.

المؤلف

ISBN 9947264645



9 789947 264645